

Distr.: General
19 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثانية والخمسون
١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة: الموضوع
ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد
في سياق القضاء على الفقر والإدماج
الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير
فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة كاريتاس الدولية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

291113 261113 13-57073X (A)



البيان

نحن، المنظمات المستلهمة لمبادئها من العقيدة الكاثوليكية، نعيد التأكيد، في إطار مناقشة الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، أن أنجع السبل للخروج من الفقر والأزمة الاقتصادية العالمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز العمل اللائق ودعم تحقيق الحماية الاجتماعية الكافية. ولذلك، فإننا نؤكد واثقين أن العمل الإنساني، كما قال البابا يوحنا بولس الثاني "هو الحل، ولعله الحل الأساسي للمسألة الاجتماعية ككل، إذا حاولنا النظر إلى هذه المسألة حقاً من وجهة نظر مصلحة الإنسان".

وإننا نُقر بما يواجهه البشر من تحديات في عالم يسير نحو العولمة وهم يكافحون بمواردهم المحدودة من أجل توفير سبل العيش المستدامة وتعزيزها وبناء السلام.

وإننا نعتقد أن الحكومات، ومنظمات أرباب العمل والعمال، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هي المسؤولة عن اجتثاث الفقر، ويتعين عليها الالتزام جماعياً بذلك. وينبغي أن يكون هذا الالتزام قائماً على احترام كرامة الإنسان، وحقوق الإنسان، وتحمل المسؤوليات والتضامن.

وبفضل ما اكتسبناه من تجربة على مدى فترة طويلة من الزمن وعلى نطاق واسع في القطاع الخاص، وكذلك في مجال البرمجة العملية والعمل، في مجال صنع السياسات على الصعيد العالمي، بدءاً من مستوى القواعد الشعبية ووصولاً إلى المستوى العالمي، التي غالباً ما تكون في شكل شراكة مباشرة مع الدول، والمنظمات الدولية وسائر منظمات المجتمع المدني، ها نحن نقدم هذه الورقة كمساهمة في تدارس الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ومناقشتها على الصعيد العالمي.

وإننا ندعو المجتمع الدولي وندعمه من أجل تحديد التزام الإنسانية قاطبة باجتثاث الفقر من خلال تعزيز العمل اللائق، وتوفير وظائف ذات نوعية جيدة والحماية الاجتماعية لجميع العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي. وإننا نعرب عن القلق بوجه خاص إزاء حالة الشباب والمهاجرين الذين، على الرغم من أنهم يمثلون جزءاً هاماً من تسوية الأزمة الاقتصادية، يواجهون تحديات أشد قسوة وصعوبة في هذا الصدد.

وإننا ندعم جهود منظمة العمل الدولية من أجل إدراج برنامج العمل اللائق في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس ويؤيد المبادئ المعرب عنها في الإعلان المتعلق بأهداف وغايات منظمة العمل الدولية، الصادر في عام ١٩٤٤، الذي ينص على أن العمل ليس سلعة. واللافت للانتباه أن البابا بيوس الحادي عشر كان قد أشار بالفعل إلى هذا

المبدأ في عام ١٩٣١ حيث قال إنه "يجب الاعتراف.... بكرامة الإنسان" وإن العمل "لا يمكن بيعه وشراؤه كما تُباع وتُشتري أي سلعة".

ولا ينبغي اعتبار تعزيز العمل كوسيلة لاجتثاث الفقر مسألة يمكن التوصل بشأنها إلى حل وسط. فعدد الوظائف لا ينبغي أن يكون على حساب جودتها، والعمل يجب أن يكون لائقا. وحتى يكون العمل لائقا، يجب أن يكون، كما قال البابا بنديكت السادس عشر، "عملا يحترم الكرامة الأساسية لكل الراحل والنساء في سياق مجتمعهم الخاص".

ومن واجب، بل ومن مسؤولية جميع الجهات صاحبة المصلحة الفاعلة في عالم العمل، أن تتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف بعدالة وإنصاف حقيقيين. وإذا ما التزمت جميع هذه الجهات بذلك، يصبح هذا الالتزام مصدرا أمل.

بيد أن العمل، في عالم اليوم السائر في طريق العولمة، صار متسما أكثر بطابع غير رسمي، وأكثر هشاشة ويفتقر إلى الحماية. ولا ينبغي أن يتم تحقيق أهداف العمالة وهوامش الربح - بالنسبة لأرباب العمل، والشركات والاقتصادات - على حساب ظروف العمل. فالكائنات البشرية ليست سلعا.

إننا ندعو جميع صانعي السياسات والمؤسسات، الخاصة والعامة، إلى أن تأخذ في الاعتبار الكرامة الإنسانية للعمال، ومواهبهم وعملهم وأسرهم، لتمكينهم من تحقيق مواهبهم بصورة أفضل في مكان عملهم.

وإننا ندعو أيضا المجتمع الدولي إلى تطبيق المبادئ الأساسية الأربعة في برنامج العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية - العمالة، والحماية الاجتماعية، والحق في العمل والحوار الاجتماعي - على جميع العمال، بمن فيهم العاملون في القطاع غير الرسمي.

توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية

يتعين على جميع الأفراد والمنظمات أن يتحملوا مسؤولياتهم في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الصالح العام وتطويره. وما توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية إلا وسيلة لتحقيق التضامن داخل المجتمع وفيما بين أفرادهم. ومن الضروري توفير آليات الحماية الاجتماعية اللازمة لاجتثاث الفقر، لأنها تحمي العمال وأسرهم من مخاطر الحياة، مثل البطالة والمرض.

وينبغي تعزيز النظم الضعيفة في مجال الحماية الاجتماعية. وقد عرّفت منظمة العمل الدولية المستويات الدنيا للحماية الاجتماعية بوصفها مجموعة ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية التي تكفل الحماية بهدف درء الفقر، والضعف والإقصاء الاجتماعي، أو التخفيف

من حدتها (التوصية رقم ٢٠٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية). فهذه الضمانات أدوات ناجعة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العمال، والأسر والمجتمعات المحلية. وإننا ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص بتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية للشباب والعمال المهاجرين.

إيلاء اهتمام خاص بالشباب والعمالة

يواجه الشباب في عالم اليوم، لا سيما الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والعمال في الاقتصاد غير الرسمي، صعوبات في عالم العمل. وجيل الشباب لديه مهارات مهنية كثيرة، غير أن هناك الكثير من الشبان الذين يعملون بدون عقود، أو يعقود عمل لجزء من الوقت وبأجور ضعيفة، بل وهناك أعداد تفوق ذلك من العاطلين عن العمل. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني "إنه لمن المؤلم بوجه خاص أن تطال البطالة خصوصاً الشباب، الذين، على الرغم من مؤهلاتهم الثقافية والفنية والمهنية، لا يعثرون على عمل، فتشيط للأسف رغبتهم الصادقة في العمل واستعدادهم لتحمل مسؤوليتهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وعلاوة على ذلك، يتكبد شبان كثيرون تكاليف باهظة مقابل التعليم الجامعي والتدريب المهني، فيقترضون الأموال في سن مبكرة، ومع ذلك فإن الوظائف لا تتوفر بسهولة.

ويفقد الكثير من الشبان من الجيل الجديد الأمل في المستقبل، وبالتالي فهم معرضون لخطر فقدان القيم الأساسية. وكما قال البابا بنديكت السادس عشر فإن "الكثير من الشبان صاروا يشكّون اليوم في مدى جدوى الحياة، ويواجهون صعوبات جمّة من أجل إيجاد الحلول المناسبة".

وإننا ندعو جميع الحكومات ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل مع حركات الشباب وممثلي الشباب من أجل كفالة مستقبل آمن وذي مغزى للأجيال المقبلة. وينبغي توفير العمل للشباب، وينبغي أن تتوفر لهم ظروف العمل اللائق والحماية الاجتماعية، بما في ذلك عند مغادرتهم المدرسة والتحاقهم بالقوة العاملة. وينبغي إجراء تحليلات دقيقة وإصلاح نظم التعليم من أجل كفالة الانتقال السلس من المدرسة إلى العمل. ويتحمل كبار رجال الأعمال مسؤولية كبيرة في التعامل مع جيل الشباب ومساعدته على الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل.

إيلاء اهتمام خاص بالعمال المهاجرين وأسرهم

إن الهجرة، بالإضافة إلى أنها حق، فهي استراتيجية بشرية طبيعية لمكافحة الفقر. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن ٩٠ في المائة من المهاجرين الدوليين اليوم، بمن فيهم الكثير من الشباب، هم عمال أو أفراد أسر هاجرت أساساً بدوافع اقتصادية، أي لغرض العمل. ويساهم المهاجرون بعملهم وإيراداتهم مساهمة كبيرة في التنمية الإيجابية والحد من الفقر في البلدان التي يعملون فيها وفي بلدانهم الأصل. وتمثل الهجرة، التي هي قوة محركة للتنمية الاجتماعية، تحدياً بالغ الأهمية يجب معالجته على الوجه الملائم.

بيد أن هناك ملايين كثيرة من المهاجرين، المتنقلين داخل مناطقهم أو عبر القارات، بما في ذلك عدد كبير من العاملين في الزراعة والعمال المتزلين، سواء أكانوا حامليين أو غير حامليين لوثائق، يعملون في ظروف غير لائقة تماماً.

وإننا ندعو الحكومات ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني إلى أن تعمل معاً لكفالة أن يتمتع جميع العمال المهاجرين وأسرهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من العمال ويتحملون نفس المسؤوليات التي يتحملونها في البلد الذي يعيشون فيه. ويجب إيلاء اهتمام خاص بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وكذلك بتوفير الحماية الاجتماعية الكافية والعادلة وفقاً لأحكام حقوق الإنسان العالمية ومعايير العمل الدولية. وما لم يتحقق ذلك، تصبح أسواق العمل، والصحة العامة، والانسجام الاجتماعي والنظام العام معرضة للخطر. وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين يعني توفير حماية أفضل للعيش في سلام في المجتمع.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، والرابطة الدولية للعمال الشبان المسيحيين، وجمعية كولبنغ الدولية، وباكس روماننا، والحركة العالمية للعمال المسيحيين.